# محضر اجتماع لجنة المراجعة

# لشركة مينا فارم للأدوية والصناعات الكيماوية

# المنعقد بتاريخ ٢٠٢٠/٦/١٤

انه فى يوم الاحد الموافق ٢٠٢٠/٦/١٤ فى تمام الساعة الثالثة مساءاً اجتمعت لجنة المراجعة لشركة مينا فارم للأدوية والصناعات الكيماوية

وبحضور كل من السادة :

| | |
|---|---|
| الدكتور / عمرو الشبراويشي | رئيس اللجنة |
| الدكتور / انور نصر | عضو اللجنة |
| الأستاذ / ابراهيم البكرى | عضو اللجنة |
| الأستاذ / البير سامى | مقرر اللجنة |

وقد حضر الاجتماع د. وفيق البرديسي رئيس مجلس الادارة والعضو المنتدب والأستاذ / سامح جورج المدير المالى للشركة وذلك لمناقشة جدول الاعمال التالى :

١- اعتماد محضر لجنة المراجعة السابق بتاريخ ٢٠٢٠/٥/١٢
٢- متابعة تنفيذ التوصيات السابقة
٣- القوائم المالية للشركة فى ٢٠٢٠/٣/٣١

وقد تناولت اللجنة جدول الأعمال على النحو التالى :

## اولاً : التصديق على محضر اجتماع اللجنة بجلستها بتاريخ ٢٠٢٠/٥/١٢

عرض الدكتور/ عمرو الشبراويشي رئيس اللجنة محضر الاجتماع السابق بتاريخ٢٠٢٠/٥/١٢ وحيث لم توجد ملاحظات عليه من السادة الاعضاء اتخذت اللجنة القرارالتالى :-

اعتماد محضر اجتماع لجنة المراجعة بتاريخ ٢٠٢٠/٥/١٢

## ثانياً : متابعة تنفيذ التوصيات السابقة

احيطت اللجنة علما بموقف تنفيذ التوصيات السابقة

- الحمد لله الشركة مستمرة في تنفيذ توصياتنا السابقة في شان تخفيض التسهيلات الائتمانية لتخفيض اعباء التمويل وبالتالي تحسين ربحية الشركة وقد بلغ رصيد التسهيلات الائتمانية في ٢٠٢٠/٣/٣١ نحو ٦٧٥.٥ مليون جنيه بنقص قدره نحو ٦٠.٥ مليون جنية عن رصيد التسهيلات الائتمانية ٢٠١٩/١٢/٣١ والبالغ قدره نحو ٧٣٦ مليون جنيه اي ان ما تم تخفيضه من التسهيلات الائتمانية خلال الستة اشهر اعتبارا من ٢٠١٩/١٠/١ وحتي ٢٠٢٠/٣/٣١ قد بلغ نحو ١٢٨.٥ مليون جنيه وهذا امر جيد تشكر عليه ادارة الشركة

سبق و ان اشرنا في محضر اجتماعنا السابق بتاريخ ٢٠٢٠/٥/١٢ عن القوائم المالية للشركة في ٢٠١٩/١٢/٣١ انه قد تم اضافة الارباح المحققة خلال عام ٢٠١٩ والبالغ قدرها نحو ٤٦ مليون جنيه الي الارباح المرحلة وقد ذكرنا ان ذلك لا يتم الا بعد موافقة الجمعية العمومية العادية للشركة عليه و يجب الفصل بين قيمة الارباح المرحلة و ارباح الفترة كل في بند مستقل وهذا هو الافضل و المتبع دائما الا ان هذه الملاحظة لم تاخذ في الاعتبار في المركز المالي للشركة في ٢٠٢٠/٣/٣١ حيث تم ايضا اضافة ارباح الفترة من ٢٠٢٠/١/١ الي ٢٠٢٠/٣/٣١ والبالغ قدرها ١٨.٥ مليون جنيه الي الارباح المرحلة ويجب الرجوع الي مراقب الحسابات لايضاح السبب في ذلك هذا من جهه ومن جهه اخري تم تعديل مسمي احتياطي استثمارات والبالغ ١٩٠ مليون جنيه الي مسمي احتياطي اخر فما السبب في ذلك ؟ يرجي ايضا الرجوع الي مراقب الحسابات لبيان اسباب تعديل هذه التسمية غلما بان احتياطي استثمارات هذا متواجد في ميزانيات الشركة منذ سنوات طويلة بناء علي موافقة الجمعية العامة العادية للشركة علي تكوينه

لم تقدم الشركة ايضاح عن مصروفات البحث و التطوير والتي اشرنا اليها في اجتماعنا السابق بتاريخ ٢٠٢٠/٥/١٢

## ثالثا: القوائم المالية للشركة فى ٢٠٢٠/٣/٣١

استعرضت اللجنة القوائم المالية للشركة فى ٢٠٢٠/٣/٣١ وقد اظهرت تلك القوائم ما يلى

١- حققت الشركة مبيعات بلغت قيمتها ٣٩٦.٧ مليون جنية خلال الربع الاول من عام ٢٠٢٠ بزيادة قدرها نحو ١١.٩ مليون جنية عن مبيعات نفس الفترة من عام ٢٠١٩ والبالغ قدرها نحو ٣٨٤.٨ مليون جنيه و بنسبة زيادة قدرها ٣.٠٩ %

٢- بلغت نسبة تكلفة المبيعات الي المبيعات ٦٨.٥% خلال الربع الاول من عام ٢٠٢٠ بينما كانت نسبتها ٧٧.٥% خلال نفس الفترة من عام ٢٠١٩ اي بفارق ٩% وهذا امر جيد تشكر عليه ادارة الشركة

٣- حققت الشركة صافي ربح بلغ قدره نحو ١٨.٤٨ مليون جنيه خلال الربع الاول من عام ٢٠٢٠ مقابل صافي ربح نحو ٦.٤٨ مليون جنيه خلال نفس الفترة من عام ٢٠١٩ اي ان صافي الربح المحقق خلال الربع الاول من عام ٢٠٢٠ يزيد بنحو١٢ مليون جنيه عن صافي الربح المحقق لنفس الفترة من عام ٢٠١٩ وبنسبة زيادة قدرها ١٨٥ % وهذا امر جيد للغايه تشكر عليه ادارة الشركة حيث ان نسبة الزيادة في المبيعات بلغت فقط ٣% بينما نسبة الزيادة في صافي الربح بلغت ١٨٥% وترجع تلك الزيادة بصفة اساسية الي ما يلي :

- زيادة في قيمة المبيعات بنحو١١.٩ مليون جنية وانخفاض نسبة تكلفة المبيعات الي المبيعات بنسبة ٩% كما سبق بيانه مما ادي الي ان مجمل الربح في ٢٠٢٠/٣/٣١ قد بلغ نحو ١٢٤.٨ مليون جنيه مقابل ٨٦.٣ مليون جنيه في ٢٠١٩/٣/٣١ اي بزيادة قدرها ٣٨.٥ مليون جنيه ويمثل انخفاض نسبة تكلفة المبيعات وحدها ٣٥.٧ مليون جنيه
- انخفاض في المصروفات التمويلية ٧.٨ مليون جنيه
- زيادة في الايرادات التمويلية ٣.٥ مليون جنيه
- زيادة في المصروفات البيعية و التسويقية ٦.٦ مليون جنيه
- زيادة في المصروفات العمومية والادارية ١.٨ مليون جنيه
- زيادة في المخصصات المكونة ١٦ مليون جنيه (مخصص مطالبات ضريبية )
- زيادة في ضريبة الدخل ٩.٧ مليون جنيه

٤- تنفيذا لسياسة التوسعات التى تنفذها الشركة فقد بلغ ما انفق علي المشروعات تحت التنفيذ خلال الفترة من ٢٠٢٠/١/١ وحتي ٢٠٢٠/٣/٣١ نحو ٢٢.٨ مليون جنية ويضاف اليه رصيد اول المدة نحو ٢٦١.٦ مليون جنية يخصم المحول الي المصروفات خلال الفترة نحو ٤٣٣ الف جنية ليصبح رصيد المشروعات تحت التنفيذ في ٢٠٢٠/٣/٣١ نحو ٢٨٤مليون جنيه

٥- بلغ رصيد العملاء و اوراق القبض فى ٢٠٢٠/٣/٣١ نحو ٢٦٤.٤ مليون جنية مقابل ٢٤٤ مليون جنية في ٢٠١٩/١٢/٣١ اي بزيادة قدرها نحو ٢٠.٤ مليون جنية ولجنة المراجعة توصي بالعمل علي تنشيط عملية التحصيل و منح الحوافز المالية اللازمة لتحقيق ذلك حيث ان زيادة المديونية لدي العملاء تاثر بالتالي علي السيولة النقدية لدي الشركة مما يدفعها الي الاقتراض من البنوك و تحميل اعباء تمويل تؤثر علي ربحية الشركة

٦- لازالت الشركة تحتفظ بقدر كبير من العملات الاجنبية ضمن ارصدتها النقدية و التي بلغت نحو ٢٣٢.١ مليون جنية منها عملات اجنبية بما يعادل نحو ٢٢١.٤ مليون جنيه ومع ذلك فان لجنة المراجعة لازالت توصي بان يكون رصيد النقدية من العملات الاجنبية المحتفظ بها في حدود ما يعادل ١٠٠ مليون جنيه حيث ان سياسة البنك المركزي تسمح بتوفير العملات الاجنبية اللازمة لاستيراد الخامات و مستلزمات الانتاج من الخارج بسعر الصرف في تاريخ فتح الاعتمادات او التحويلات للشركات التي يتم منها الاستيراد كما ان تخفيض رصيد النقدية المحتفظ بها يؤدي الي تخفيض اعباء التمويل بلا شك مما يحسن من ربحية الشركة

٧- بلغ رصيد التسهيلات الائتمانية فى ٢٠٢٠/٣/٣١ نحو ٦٧٥.٥ مليون جنية بنقص قدره نحو ٦٠.٥ مليون جنيه عن رصيد التسهيلات الائتمانية في ٢٠١٩/١٢/٣١ والبالغ قدرها نحو ٧٣٦ مليون جنيه وهذا امر جيد كما سبق بيانه في البند ثانيا متابعة تنفيذ التوصيات السابقة

ومن ضمن هذه التسهيلات ما يعادل ١٦٩ مليون جنيه ممولة من البنوك بالعملات الاجنبية وهذا في حد ذاته امر جيد حيث ان عبئ التمويل عليه منخفض للغاية في حدود ٢.٥% بينما عبئ التمويل علي التسهيلات الائتمانية بالجنية المصري تتراوح ما بين ١٠.٢٥% الي ١١% كما ورد بالايضاح الوارد بالمركز المالي في ٢٠٢٠/٣/٣١ ايضاح رقم ١٤ وقد بلغت اعباء التمويل التي تحملتها الشركة خلال الربع الاول من عام ٢٠٢٠ نحو ١٨ مليون جنيه ايضاح رقم ١٨ الوارد بالمركز المالي للشركة في ٢٠٢٠/٣/٣١

ولكن اذا رجعنا الي تقرير لجنة المراجعة السابق عن المركز المالي ببشركة في ٢٠١٩/١٢/٣١ نجد ان رصيد التسهيلات الائتمانية في ٢٠١٩/١٢/٣١ كان ٧٣٦ مليون جنيه منها ما يعادل ١٦٢ مليون جنيه ممولة من البنوك بالعملات الاجنبية وذكر الايضاح رقم ١٥ في المركز المالي للشركة في ٢٠١٩/١٢/٣١ بان نسبة اعباء التمويل بالعملات الاجنبية في حدود ٢.٥% ونسبة اعباء التمويل الممولة من البنوك بالعملات الاجنبية تتراوح ما بين ١٣% و ١٨% وقد بلغت اعباء التمويل خلال الربع الاخير من عام ٢٠١٩ نحو ١٨ مليون جنيه (اعباء التمويل في ٢٠١٩/٩/٣٠ نحو ٧١ مليون جنيه -- اعباء التمويل في ٢٠١٩/١٢/٣١ نحو ٨٩ مليون جنيه ) فكيف تنخفض التسهيلات الائتمانية بنحو ٦٠.٥ مليون جنيه وتنخفض نسبة اعباء التمويل من ١٣% و ١٨% الي ١٠.٢٥% الي ١١% وتكون اعباء التمويل متساوية ١٨ مليون جنيه خلال الربع الاخير

من عام ٢٠١٩ و ١٨ مليون جنيه خلال الربع الاول من عام ٢٠٢٠ والامر يتطلب ايضاح من الشركة حيث كان يجب ان تكون اعباء التمويل خلال الربع الاول من عام ٢٠٢٠ اقل من اعباء التمويل خلال الربع الاخير من عام ٢٠١٩

٨- بمتابعة ارصدة المخزون في ٢٠٢٠/٣/٣١ تبين ما يلي:

- بلغ رصيد المخزون من المواد الخام ما قيمته نحو ٢١٧.٦ مليون تمثل احتياجات ٣.٢ شهر
- بلغ رصيد المخزون من مواد التعبئة والتغليف ما قيمته ٧٥.٣ مليون جنيه تمثل احتياجات ٨.٣ شهر
- بلغ رصيد المخزون من الانتاج التام وتحت التشغيل ما قيمته ١١٤.٤ مليون جنيه تمثل ١.٣ شهر من تكلفة المبيعات

وبالتالي يتضح ان ادارة الشركة اخذت بتوصيات لجنة المراجعة في تخفيض ارصده المخزون لتكون في حدود ٣ اشهر بالنسبة للمواد الخام وهذا ما تحقق بالفعل حيث بلغ الرصيد ما يمثل ٣.٢ شهربينما كان يمثل ٤.٨ شهر في ٢٠١٩/١٢/٣١ وكذا الامر بالنسبة لمواد التعبئة و التغليف حيث بلغ الرصيد ما يمثل ٨.٣ شهر بينما كان يمثل ١٢.٣ شهر في ٢٠١٩/١٢/٣١ وبالنسبة لرصيد الانتاج التام وتحت التشغيل حيث اصبح الرصيد يمثل ١.٣ شهر من تكلفة المبيعات هو يقل عن الحد الامثل والذي يقدر ب ١.٥ شهر من تكلفة المبيعات وقد كان هذا الرصيد يمثل ١ شهر في ٢٠١٩/١٢/٣١ وتوجه لجنة المراجعة الشكر لادارة الشركة علي ذلك مع الاستمرار في تطبيقه خلال الفترات القادمة والعمل علي تخفيض المخزون من مواد التعبئة والتغليف لتصبح في حدود ما يمثل احتياجات ٣ اشهر حيث ان رصيد المخزون الامثل يؤدي الي توفير النقدية و بالتالي تخفيض اعباء التمويل و تحسين ربحية الشركة كما سبق ان ذكرنا في اجتماعتنا السابقة

هذا و قد تأكدت اللجنة من سلامة الاجراءات التى اتبعت فى اعداد القوائم المالية للشركة وانها متماشية مع معايير المحاسبة المصرية وتوصى اللجنة بعرض القوائم المالية للشركة فى ٢٠٢٠/٣/٣١ على مجلس الادارة للاعتماد

## ملخص توصيات اللجنة :

١-عرض القوائم المالية للشركة فى ٢٠٢٠/٣/٣١ على مجلس الادارة للاعتماد

٢-العمل على تخفيض حجم التسهيلات الائتمانية لتخفيض اعباء التمويل التى تتحملها الشركة

٣- العمل على زيادة استخدام خامات و مستلزمات انتاج محلية ما امكن ذلك

٤- العمل على زيادة تصدير منتجات الشركة للخارج
٥- يجب ان لا تزيد ارصدة المخزون من المواد الخام ومواد التعبئة والتغليف عن احتياجات انتاج ثلاثة اشهر وان تكون ارصدة المخزون من الانتاج التام وتحت التشغيل في حدود شهر ونصف فقط من تكلفة المبيعات وان لا يزيد رصيد النقدية عن ١٠٠ مليون جنيه او ما يعادلها من العملات الاجنبية

وبعد الانتهاء من مناقشة جدول الاعمال توجه السيد رئيس اللجنه بالشكر للسادة الحضور ورفعت الجلسة

**البير سامى**

**مقرر اللجنة**

**عمرو الشبراويشى**

**رئيس اللجنة**